المكتب الوزاري للأولويات يقر نتائج دراسة الشركة الاستشارية للأولويات

■ د. مجور يترأس الاجتماع

صنعاء / سبأ:

أقر المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات في اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الوزراء الدكتور علي محمد مجور خلاصة نتائج دراسة شركة (ماكنزي) الاستشارية العالمية للأولويات العشر بعد مراجعتها مع الوزارات والجهات المختصة.

ووجه المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بإحالة نتائج الدراسة والخطة التنفيذية للأولويات العشر إلى مجلس الوزراء في اجتماعه القادم لإقرارها بشكلها النهائي، وتضمينها في أولويات الخطة الخمسية الرابعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 2011-2015م، بعد استيفائها للملاحظات المطروحة في الاجتماع.

وتضمنت نتائج الدراسة تشخيصاً للمشاكل الراهنة التي تواجه اليمن في الجوانب الاقتصادية والبيئية والخدمات الحكومية، والآليات الواجب إتباعها لمضاعفة معدلات الاستثمارات ونمو الناتج المحلي الإجمالي من اجل توفير الوظائف الكافية والحد من البطالة.

واشتملت على توجيهات فخامة رئيس الجمهورية بتعزيز الاستثمارات وخلق فرص العمل كاولوية قصوى لجهود الحكومة في استجابة منه لتلك التحديات.

وأوصت الدراسة بأهمية اتباع منهج عمل جديد وجذري للتنمية على المدى القريب من اجل التعامل مع تلك التحديات.

واقترحت برنامجاً متكاملاً مصمماً لتنفيذ 35 مشروعا استراتيجيا ضمن الأولويات لتحقيق الأثر خلال العامين القادمين 2011 - 2012 م.

وتندرج هذه المشاريع في إطار الإدارة المستدامة لموارد المياه وتوليد ونقل الكهرباء و زيادة الدخل بتحسين استغلال موارد النفط والغاز وتطوير القطاعات الواعدة في مدينة عدن في جوانب التجارة، والسياحة والتصنيع، إضافة إلى زيادة أعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي.

وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها ضمن برنامج الخطة الاقتصادية لعدن تأسيس مجلس السياحة في عدن وزيادة حركة الوافدين إلى مطارها الدولي وتوسعة رصيف الحاويات، إضافة إلى تنفيذ البنية التحتية للمنطقة الحرة بعدن وبناء رصيف جديد للبضائع السائبة وبناء مرسى للسفن الخشبية بالمنطقة الحرة وتنفيذ مشروع الشركة اليمنية للتنمية السياحية وتجديد خدمات ميناء عدن.

ويتوقع ان توفر هذه المشاريع ما بين (20) (30) ألف فرصة عمل في العامين القادمين، وحوالي 140 - 200 ألف فرصة حتى عام 2020 وناتجاً محلياً إجمالي من مليار إلى مليار ونصف مليار دولار.

وبحسب الدراسة فان زيادة إعداد العمالة اليمنية في دول مجلس التعاون الخليجي سيتم من خلال تدريب 80 - 120 ألف عامل يمني وإرسالهم للعمل في هذه الدول خلال العامين القادمين ثم توسعة المشروع ليشمل 2 - 4 مليون عامل بحلول عام 2020م.واقترحت تأسيس مجلس أعلى للعمالة الوطنية، وتأسيس جهة وسيطة للتوفيق بين العمال والوظائف وإعداد عروض العمل.

وهدفت الدراسة في مجال توليد ونقل الكهرباء إلى زيادة الطاقة المركبة من 1 جيجاوات إلى 7ر3 جيجاوات والتحول إلى استخدام الفحم والغاز في توليد الطاقة، وتتضمن المشاريع المقترح تنفيذها إنشاء محطتي حضرموت ومأرب العاملتين بالغاز ومحطتي عدن والحديدة العاملتين بالفحم، وإنشاء خط الأنابيب بين مأرب ومعبر وإنشاء محطة مأرب 2 ومحطة المخا العاملة بالرياح ووضع إطار العمل التنظيمي لمنتج الطاقة المستقل وإجراء الدراسات عن توفر الغاز الطبيعي.

وفي ما يتعلق بالإدارة المستدامة لموارد المياه اقترحت الدراسة تنفيذ مشروع إعادة تأهيل محطة معالجة مياه الصرف الصحي في صنعاء ومشروع تجريبي لشراء المياه من المزارعين، إضافة إلى الإستراتيجية الوطنية المتكاملة للمياه وخطة عمل للطوارئ في محافظة تعز.

وأكدت على الأولوية الخاصة بتحسين استغلال موارد النفط والغاز بتسريع عمليات استكشاف النفط والغاز وضمان تحقيق أقصى الفوائد من هذه الموارد للحكومة.

ووضعت الشركة الاستشارية العالمية خارطة طريق واحدة للأولويات العشر وآليات لتنفيذ المشاريع المقترحة بما يؤدي إلى تعزيز النمو الاقتصادي المستدام في اليمن.

واقترحت لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن الدراسة تأسيس صندوق جديد للتنمية متعدد الأطراف من أجل تسريع وتنسيق عمليات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ومساعدة الوزارات في تصميم وسائل الشراكة ودعمها في هيكلة الاتفاقيات وإجراء المفاوضات في الشراكات ذات الأولوية الكبرى بين القطاعين العام والخاص، ودعم المستثمرين في الحصول على الأموال.. مبينة ان مصادر تمويل هذا الصندوق الجهات المانحة والمستثمرين وبنوك التنمية.

وأشاد المكتب التنفيذي الوزاري للأولويات بما تضمنته نتائج الدراسة التي عرضتها الشركة الاستشارية العالمية من تشخيص دقيق وخطوات عملية لتنفيذ الأولويات العشر، بما يحقق التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة في اليمن .

حضر الاجتماع رئيس وأعضاء اللجنة الفنية للمكتب التنفيذي الوزاري للأولويات وفريق خبراء شركة ماكنزي الاستشارية العالمية.

خلال لقاء لشركاء التنمية بالتعاون مع البنك الدولي

الصندوق العربي والبنك الدولي يعلنان استعدادهما للمساهمة في تمويل مشروع مزرعة الرياح في المخا بـ (55) مليون دولار

وزير الكهرباء: مشروع مزرعة الرياح سيقلل من الاعتماد على الوقود في توليد الكهرباء

■ وزير الكهرباء يلقي كلمة في اللقاء

■ جانب من الحضور

ممثل البنك الدولي: اليمن تحظى بمصادر متجددة تلبي احتياجات الطاقة

صنعاء / سبأ:

أعلن الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي والبنك الدولي أمس، استعدادهما للمساهمة في تمويل مشروع مزرعة الرياح 60 ميجاوات بالمخا بمبلغ 55 مليون دولار من إجمالي كلفة المشروع البالغة 125مليون دولار.

جاء ذلك خلال لقاء لشركاء التنمية رعته وزارتا الكهرباء والطاقة والتخطيط والتعاون الدولي بالتعاون مع البنك الدولي لمناقشة تمويل مشروع مزرعة الرياح 60 ميجاوات بالمخا .

وأبدى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي رغبته في المساهمة في تمويل المشروع بكلفة 35 مليون دولار، والبنك الدولي بكلفة 20 مليون دولار، والحكومة اليمنية بكلفة 10 ملايين دولار، وذلك من القيمة الإجمالية للمشروع البالغة 125 مليون دولار.

وفي اللقاء الذي عقد تحت شعار " إنتاج الكهرباء من الرياح ينوع مصادر الطاقة،ويحافظ على البيئة ويعزز الأمن الطاقي ".. ثمن وزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري، تفاعل شركاء التنمية واستجابتهم لتمويل مشاريع الطاقة في اليمن ومنها هذا المشروع الحيوي المهم.

وأكد الوزير حرص الحكومة على تشجيع المصادر الصديقة للبيئة،لافتا الى إقرار إستراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كخطوة أولى في هذا الطريق .

وأشار الى انه في ضوء خطة الوزارة الشاملة حتى عام 2025م ستشكل حصة طاقة الرياح 400 ميجاوات ..معتبرا مشروع مزرعة الرياح في المخا 60 ميجاوات أول مشروع ريادي سيسهم في الحفاظ على البيئة وتقليل الانحباس الحراري,وزيادة حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء للتقليل من الاعتماد على الوقود الأحفوري وتعزيز الأمن الطاقي، إلى جانب تشجيع القطاع الخاص على دخول سوق الكهرباء في اليمن للاستثمار في مجال التوليد من مصادر الطاقة المتجددة.

وبين وزير الكهرباء والطاقة أن نجاح هذا المشروع سيكون له الأثر في جذب القطاع الخاص للاستثمار في هذا المجال ..لافتا الى توجه الوزارة في تولي القطاع الخاص تنفيذ مشاريعها ..مؤكدا ان الوزارة ستوفر البيئة الملائمة للمستثمرين وفقاً لقانون الاستثمار وإستراتيجية الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.

وتناول الوزير الجهود الحكومية في تنويع مصادر الطاقة بغية تعزيز الأمن الطاقي في اليمن..لافتا بهذا الصدد الى بناء محطات تعمل بالغاز الطبيعي والسعي لإقامة محطات تعمل بالفحم الحجري في محاولة للتخفيف من الاختناقات في الطاقة وخفض فاتورة الدعم الحكومي".

وأوضح الوزير السقطري أن قطاع الكهرباء حقق تحسنا ملحوظا في الفترة الأخيرة خاصة بعد دخول المرحلة الأولى من محطة مأرب الغازية التي كانت ثمرة للتعاون مع الصندوق السعودي والصندوق العربي حيز التنفيذ .. لافتا إلى أنه تم خلال نوفمبر الماضي إقرار مناقصة المرحلة الثانية من محطة مأرب الغازية بقدرة 400 ميجاوات.

وأشار إلى أن مجلس الوزراء أقر العام الماضي إستراتيجيتي كهرباء الريف والطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة اللتين تعتبران ثمرة التعاون بين مرفق البيئة العالمي والبنك الدولي ووكالة التنمية الأمريكية وبرنامج الدعم الفني الألماني والهادفتين إلى تنمية وتطوير كهرباء الريف على مراحل بحيث تسهم الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة بـ 15 بالمائة من إجمالي الطاقة كل على حدة حتى عام 2025م.

وأكد المهندس السقطري حرص الوزارة على تعزيز شراكتها مع القطاع الخاص ..لافتا الى ان هذا القطاع يغطي حاليا 30 بالمائة من الطلب على الطاقة الكهربائية.

وقال :" جاء صدور قانون الكهرباء سنة 2009م ليعزز هذه الشراكة ويفتح الباب واسعا أمام القطاع الخاص للاستثمار في سوق الكهرباء في التوليد والتوزيع، وللدفع بهذه الشراكة قدما إلى الأمام تم إنشاء الإدارة العامة للاستثمار (آي، بي، بي)، وتم إعداد الاتفاقيات الخاصة بالاستثمار سواء الانتفاع بالأراضي أو شراء الطاقة والوقود والتنفيذ وغير ذلك".

فيما أشار ممثل البنك الدولي السيد بينسون، إلى ضرورة تلبية طلب تمويل هذا المشروع الحيوي المهم من قبل المانحين باعتباره من المشاريع الحيوية التي توليها الحكومة اليمنية اهتماما كبيرا خصوصا في ظل الطلب المتنامي على الطاقة.

وقال :" الجميع يعرف بأن إنتاج النفط يتناقص بشكل سريع، وكذلك الاحتياطي محدود بالنسبة للغاز ولهذا تكمن أهمية التنوع في مصادر إنتاج الطاقة في اليمن".

وأشار إلى أن اليمن تحظى بمصادر متجددة مهمة للغاية مثل الرياح والشمس والطاقة النووية والتي يمكن أن تلعب دورا مهما في تلبية الاحتياجات من الطاقة في اليمن.

ولفت إلى أن تطوير محطة الطاقة عن طريق الرياح سيظهر الجهود الحثيثة التي تبذلها الحكومة في هذا الاتجاه ما سيضعها في مكان يؤهلها للحصول على المزيد من التمويلات.

وقدم مدير عام مشروع مزرعة الرياح 60 ميجاوات بالمخاء، المهندس جميل ثابت، شرحا مفصلا عن المشروع وأهميته والاستعدادات والإجراءات التي تمت،والإطار الزمني لتنفيذه والخطة التمويلية للمشروع .

وفي تصريح لوكالة الأنباء اليمنية (سبأ) أشار وكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي لقطاع برمجة المشاريع المهندس عبد الله الشاطر ومدير عام المؤسسة العامة للكهرباء المهندس خالد راشد، ، إلى أن الصندوق السعودي والبنك الإسلامي وعدد من الممولين أبدوا استعدادهم في المساهمة في تمويل المشروع.

وأوضحا إلى أن هؤلاء المانحين رفعوا إلى إداراتهم الرئيسية بطلب التمويل ويجري دراستها حاليا وسيتم الرد عليها قريبا.. مشيرين إلى الفجوة التمويلية هي العائق الوحيد أمام تنفيذ المشروع .وبينا أن اليمن تتمتع بإمكانيات عالية لتوليد الطاقة من الرياح .. أن مشروع مزرعة الرياح 60 ميجاوات بالمخاء سيولد طاقة نظيفة وسيسهم في خلق فرص عمل جديدة فضلا عن توصيل الخدمات للمجتمع المحلي.